العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

كيف صمد اقتصاد دول الشرق الأوسط ومنظوماته الطبية في عاصفة كورونا

كان عاما صعبا لكنه لم يكن كارثيا بفضل توفر اللقاحات

الوتيرة السريعة للتطعيمات تبعث الأمل

توقع الخبراء أن تكون تكلفة جائحة كورونا على الاقتصاد في دول الشرق الأوسط باهظة بالنظر إلى تداعياتها على سوق النفط الدولي وقطاعي السياحة والخدمات. وعلى الرغم من أن السنة الأولى من ظهور الوباء كانت صعبة، إلا أنها لم تكن كارثية، فقد أحدثت الوتيرة السريعة للقاحات في دول الخليج على سبيل المثال الفارق وبعثت الأمل في قدرة اقتصاديات هذه الدول على التعافي حتى وإن كان ذلك بنسق متفاوت بسبب الوتيرة المختلفة لتدابير اللقاحات المضادة للمرض، فضلا عن اختلاف سبل التصدي للجائحة على صعيد السياسة المالية.

واشنطن - تعامل الشرق الأوسط، مثل الكثير من دول العالم، مع مرض كوفيد – 19 بشكل أفضل مما كان يخشى كثيرون في البداية.

كانت منحنيات العدوى قد ارتفعت وانخفضت ثم عادت للارتفاع، لكنها لم تتسبب في انهيار منظومة القطاعات الطبية. كما أن الاقتصادات لم تتعرض إلى الانهيار وصمدت الحكومات. ومقارنة بتوقعات العام الماضي، فإن الشرق الأوسط يعتبر في وضع جيّد جدا.

جون ب. الترمان

الدول الفقيرة في المنطقة تعتمد على دعم جيرانها الأكثر ثراء

وأشار جون ب. الترمان نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي في تقرير نشره المركز، إلى أن هناك حقيقة مثيرة للقلق تتمثل في أن هناك تباينا كبيرا بين الدول التي كان أداؤها أفضل في التصدي لفايروس كورونا وتلك التي كان أداؤها أسوأ، وأن هذا سيؤدي إلى تقسيم المنطقة بشكل أكثر وضوحا إلى دول غنية وأخرى فقيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بينما من غير المرجح أن يتسبب الوباء نفسه في حدوث انهيار، إلا أنه أحدث دمارا على وجه التحديد في البلدان الأكثر ضعفا. وبالنسبة إلى الكثير من هذه الدول فسوف يلقي الوباء بظلاله على تطورها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعدة سنوات قادمة.

وأضاف الترمان، أنه لم يكن من المسلّم به أن الدول الأغنى في المنطقة ستنجو من الوباء على نحو أفضل من معظم الدول الأخرى. فعلى الصعيد الدولي، أدى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة إلى تراجع أسعار النفط، مع عدم وجود دلالة واضحة على الطريق للعودة إلى مسار الانتعاش.

ويعتمد الكثير من هذه الدول أيضا بشكل كبير على السفر، مثل السفر للحج في السعودية، والسياحة العابرة في الإمارات وقطر، غير أن هذا القطاع توقف بين عشية وضحاها تقريبا.

ومع الانتقال من فصل الخريف إلى الشتاء، بدأ التحول في الوضع، حيث أحدثت اللقاحات فرقا كبيرا في دول مثل الإمارات.

وكثفت دول خليجية أخرى جهود التطعيم حيث أعطت البحرين 70 جرعة لكل مئة شخص، وقطر 50 جرعة؛ ونتيجة لذلك، ينخفض منحنى الإصابة في البحرين، فيما ظل معدل الإصابة ثابتا في قطر. غير أن السعودية تأخرت جزئيا في ذلك نظرا إلى حجم الدولة وسكانها، لكنها تلحق بالركب ويشهد منحنى العدوى فيها انخفاضا أيضا.

وبينما كانت كل هذه الدول تخشى أن تتحول التجمعات في شهر رمضان إلى فعاليات من شأنها أن تتسبب في تفشي فائق السرعة للفايروس، فإن الوتيرة السريعة للتطعيمات تبعث الأمل في أن الأسوأ قد أصبح شيئا من الماضي.

ومن جهة أخرى، فإن تعافي أسعار النفط العالمية يعني أن الحكومات لديها وفرة مالية كبيرة لتعزيز الاقتصاد.

لقد كان عاما صعبا بالنسبة إلى كل هذه الدول، لكنه لم يكن عاما كارثيا. وهناك دول أخرى أقل حظا حيث شهد الأردن ارتفاعا في عدد الإصابات في شهر سبتمبر الماضي، ومع وجود قطاع غير رسمي كبير، كانت مهمة الحفاظ على أجور العاملين وتوفير الغذاء لهم عبئا ثقيلا للغاية في ظل قيود صارمة.

ومصر أيضا انفتحت بشكل كبير. ويمضي المصريون في الغالب حياتهم دون قيود. ومن جهة أخرى، فإن التطعيم بطيء للغاية، فقد أعطى الأردن حوالي ثماني جرعات لكل مئة شخص، بينما أعطت مصر أقل من جرعة واحدة لكل مئة شخص.

ولدى الأردن ومصر قطاعات سياحية كبيرة. ويقول البعض إن الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة تمثل أكثر من 10 في المئة من العمالة وما يصل إلى 20 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في ذروة السياحة.

ونظرا إلى بطء حملات التطعيم في كلتا الدولتين واستمرار معدلات الإصابة المرتفعة نسبيا، فمن الصعب تخيل كيف سوف تستعيد السياحة عافيتها على المدى القريب؟

وبوجه عام، لا تمتلك أي من الدولتين الموارد لتقديم تحفيز اقتصادي للتعويض عن تداعيات كوفيد – 19، وربما تأتي بعض المساعدات من دول الخليج، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط.

وفي العراق، ارتفع عدد الحالات طوال الربيع، وظلت مستويات التطعيم أقل من جرعة لكل مئة شخص.

وشهد اقتصاد العراق انكماشا بنحو 10 في المئة العام الماضي، جراء الضغط الذي شكلته تداعيات كوفيد – 19 وانخفاض إنتاج النفط وبيعه بأسعار منخفضة.

ولا تزال البلاد تعاني من سياسات داخلية تفتقر للإدارة الجيدة وأصبحت سمة لها، وتفاقمت جراء معارك بالوكالة في البلاد تذكي نيرانها دول مجاورة (إيران تحديدا).

وتعرضت إيران المجاورة لضربة أشد، جراء معاناتها من عدد أكبر من حالات الوباء، وانخفاض عائدات النفط بشكل أكبر، ونظام عقوبات قاس.

وأوضح الترمان أنه من المبكر التكهن بنتائج انتخابات يونيو في إيران، ولكن من الممكن أن تنتصر القوى المحافظة المتشككة بشدة في التعامل مع الغرب، حيث ربما تركب موجة عدم اكتراث عامة الشعب بالانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى جولة جديدة من المواجهة وتقلبات أكبر في أسواق النفط.

> **إيران تعرضت لضربة أشد جراء معاناتها من عدد أكبر من حالات الوباء، وانخفاض عائدات النفط بشكل أكبر، ونظام عقوبات قاس**

ويعاني لبنان من أزمة مالية، حيث يعيش حوالي نصف السكان الآن في حالة فقر، وقد وضع الوباء عبئا ثقيلا على منظومة الرعاية الصحية المتردية بالفعل.

وحوالي 80 في المئة من سكان سوريا فقراء الآن، ويبدو أن مرض كوفيد – 19 ينتشر سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو المعارضة. فيما لا يزال اليمن على شفا الانهيار تماما، ويمكن أن تكون لأي انهيار في أي من تلك الدول تداعيات على الشرق الأوسط بأكمله.

وربما تكون هناك صورة مصغرة لانقسام المنطقة في إسرائيل، التي قادت العالم في التطعيمات السريعة، والتي تعتبر ليست بعيدة عن السلطة الفلسطينية، التي يبلغ معدل التطعيم فيها حوالي ثلاثة في المئة.

وبينما تقيّد إسرائيل منذ فترة طويلة دخول الفلسطينيين إلى أراضيها والتزمت بتطعيم أكثر من 100 ألف فلسطيني يعملون في البلاد أو المستوطنات، فإنه يبدو من غير المرجح أن يحترم المرض والبؤس على الجانب الفلسطيني من الخط الأخضر الحدود.

واختتم الترمان تقريره بقوله إن الدول ذات الدخل المتوسط والفقيرة في الشرق الأوسط تعتمد على الدعم من جيرانها الأكثر ثراء في أوقات الشدة. لكن هذه المرة قد يكون الوضع مختلفا، حيث تركز دول الخليج على التعافي المحلي والاستثمارات لمواكبة التحول العالمي القادم للطاقة.

ترك مستقبل الغذاء بيد الشركات الكبرى ينبئ بتداعيات وخيمة

كوالالمبور – حذر التقرير المشترك الصادر مؤخرا عن فريق الخبراء الدولي المعني بنظم الأغذية المستدامة ومجموعة العمل على التآكل والتكنولوجيا والتركيز من مستقبل سيء للغذاء في العالم بسبب خضوع المنتجين والمستهلكين على حد سواء لسيطرة الشركات الكبرى سريعة النمو، في خطوة تحمل تداعيات وخيمة، حيث من شأنها أن تفاقم الانهيار البيئي والتردي الاجتماعي والأوضاع الإنسانية الصعبة.

ويحلل التقرير الذي ألفه الخبير البيئي بات موني مع فريق شمل مدير الغذاء في فريق الخبراء الدولي نيك جاكوبس، كيف من المحتمل أن تتطور أنظمة الغذاء خلال ربع القرن القادم مع التغيرات التكنولوجية وغيرها.

ويشير التقرير إلى أن شركات "التكنولوجيا الفائقة" ومعالجة البيانات وإدارة الأصول قد انضمت إلى الأعمال التجارية الزراعية الراسخة في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد الغذائي العالمية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الشركات عبر الوطنية ستتحكم في النظام الغذائي بشكل متزايد على حساب مليارات المزارعين والمستهلكين.

ويشرح الخبير الاقتصادي جومو كوامي سوندارام في تقرير نقله موقع انتر برس كيف بات مستقبل الغذاء في العالم تحت سيطرة الشركات الكبرى، وذلك استنادا لترويج منتدى دافوس الاقتصادي العالمي على الترويج لـ"الثورة الصناعية الرابعة" التي تعزز الرقمنة، وتحول أنظمة الغذاء، وتسرع التركيز في أيدي الشركات، إضافة إلى دور التطبيقات الحديثة.

وأصبحت التطبيقات تمنح تتبعا أفضل عبر سلاسل التوريد، بينما تتضمن "الزراعة الدقيقة" الآن استخدام طائرات دون طيار لرش مبيدات الآفات على المحاصيل المستهدفة، وتقليل المدخلات، وربما تكاليف الزراعة. حيث تحتل الزراعة الآن المرتبة الثانية بعد الجيش في استخدام الطائرات دون طيار.

وتعمل الشركات الرقمية العملاقة مع الشركات عبر الوطنية الأخرى لتوسيع البنية التحتية لتمكين "الحوسبة السحابية". وبالانتشار بالسرعة التي تسمح بها البنية التحتية، أدت تقنيات "الزراعة الرقمية" الجديدة إلى استبدال العمالة الزراعية.

وفي نفس الوقت، أصبحت بيانات الغذاء ذات قيمة تجارية أكبر. فعلى سبيل المثال، نمت أرباح الشركات الكبرى أيضًا من خلال إنشاء "احتياجات جديدة" لتلبية طلب المستهلكين. في حين تُستخدم البيانات الضخمة للتلاعب بتفضيلات المستهلك.

وأعقاب ظهور الوباء، نمت تجارة التجزئة الإلكترونية وخدمات توصيل الأغذية بشكل أسرع. وسرعان ما أصبحت منصات التجارة الإلكترونية من أفضل بائعي التجزئة في العالم.

كما تعمل تقنيات الزراعة الرقمية الجديدة على تقويض الزراعة الغذائية المتنوعة والأكثر ملاءمة من الناحية البيئية لصالح الزراعة الأحادية غير المستدامة. ويعتبر التهديد كبيرا لأن المزارع العائلية لا تزال تطعم أكثر من ثلثي سكان العالم.

ويحذر الخبراء من أن الثورة الصناعية الرابعة غير حميدة بالنسبة لقطاع الغذاء، مع استحواذ شركات التكنولوجيا الفائقة وإدارة الأصول على حصص كبيرة في عمالقة الأغذية.

وتسلط دراسة فريق الخبراء الدولي ومجموعة العمل على التآكل والتكنولوجيا الضوء على التهديدات الجديدة للزراعة والأمن الغذائي حيث يمارس مؤيدو الثورة الصناعية الرابعة تأثيرا متزايدا. ويحذر التقرير من أن إعطاء الشركات الكبرى "مفاتيح النظام الغذائي" سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتهديدات الوجودية الأخرى.

وستزيد الشركات القوية من السيطرة على معظم الإمدادات الغذائية العالمية. وستكون سلاسل التوريد الخاضعة لسيطرة الشركات الكبرى أيضا أكثر ضعفا، حيث يستمر التنافس بين القوى العظمى والمنافسة في تقليص التعاون متعدد الأطراف.

وفي محاولة للبحث عن سيناريو بديل وأكثر تفاؤلا لربع القرن المقبل أيضا، أشار التقرير إلى نقاط ايجابية أخرى من شأنها أن تخفف من هذه المخاوف.

وأوضح التقرير أن جهود التعاون الدولي، من القاعدة الشعبية إلى المستوى العالمي تعمل على تمكين الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني من مقاومة خطط الهيمنة على الغذاء بالنسبة لهذه الشركات..

> **إعطاء الشركات الكبرى مفاتيح النظام الغذائي، سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتهديدات الوجودية الأخرى**

وتضمن التقرير أيضا استراتيجيات عملية لخفض ثلاثة أرباع انبعاثات الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري في الزراعة وتحويل 4 تريليونات دولار من الشركات الكبرى إلى الزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية. وتشمل هذه "720 مليار دولار من الإعانات" و"1.6 تريليون دولار في توفير الرعاية الصحية" بسبب سوء التغذية.

كما يوصي فريق الخبراء الدولي ومجموعة العمل على التآكل والتكنولوجيا والتركيز بفرض ضرائب على الوجبات السريعة والسموم وانبعاثات الكربون وأرباح الشركات عبر الوطنية. كما يحث على الملاحقة الجنائية للمسؤولين عن المجاعة وسوء التغذية وتدهور البيئة.

وتوجد حاجة إلى بروتوكولات الأمن الغذائي للتغلب على قانون التجارة والملكية الفكرية، وليس فقط في حالات الطوارئ. ولكن مع تعرض النظم الغذائية لضغوط متزايدة، أثبتت حلول الشركات الكبرى أنها جذابة لواضعي السياسات القلقين الذين لا يرون مخرجا آخر.

وفيما تتدعي الشركات الكبرى أن الأزمات الغذائية والبيئية والمناخية يجب معالجتها من خلال تقنياتها الجديدة المتفوقة التي تسخر التمويل وريادة الأعمال والابتكار التي لا يمكن أن تقدمها سوى هي، لكنها في المقابل تسببت في المزيد من المشاكل في سعيها وراء الربح.

ومع توطيد النظام الغذائي الجديد واتجاهات الشركات، سيصعب تغيير المسار بشكل متزايد.

ويتوقع سوندارام أن تسعى قمة النظم الغذائية إلى تعزيز حلول الشركات، بدل البحث عن خطط بديلة. وفي تقديره " يحتاج ممثلو منتجي الأغذية والمستهلكين إلى التصرف بشكل عاجل لمنع الحكومات من السماح للشركات التي تقرها الأمم المتحدة بالاستيلاء على حوكمة نظم الأغذية العالمية."

تقنيات الزراعة الرقمية قادت إلى استبدال العمالة الزراعية